

دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في
العراق في توفير فرص العمل - حالة تمويل
المشروعات الصغيرة

الاستاذ الدكتور ارشد فؤاد مجيد ابراهيم
الكلية التقنية الادارية - بغداد

الباحثة سمر موسى فاضل - ماجستير ادارة مالية وزارة
العمل والشؤون الاجتماعية

المستخلص

استهدف البحث استكشاف دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل عبر برامج تمويل المشروعات الصغيرة، وفحص اثر البرامج التمويلية التي تقدمها الوزارة للمشروعات الصغيرة (القطاع التجاري، والخدمي، والصناعي، والزراعي) في فرص العمل وللمدة 2007-2014، من خلال استخدام بعض ادوات التحليل الإحصائي SPSS كاختبار الانحدار الخطي البسيط والانحدار المتدرج ، واختبار مضاعف لاكرانج (Lagrange Multiplier) لايجاد افضل توليفة من المشروعات الصغيرة وفقا لطبيعة نشاطها. وقد اشارت نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسة وفرعياتها الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لأثر تمويل المشروعات الصغيرة سواء على مستوى كل قطاع او على مستوى القطاعات ككل في توفير فرص العمل، وان افضل توليفة تأثير كانت من قبل القطاع التجاري والزراعي، وفقا لاختبار الانحدار المتدرج ومضاعف لاكرانج (Stepwise & Lagrange Multiplier) وان هذين القطاعين سوف يساهمان في توسيع قاعدة فرص العمل عند مضاعفة المبالغ التمويلية للمشروعات الصغيرة العاملة فيهما.

الكلمات المفتاحية:- تمويل المشروع الصغير، فرص العمل، مضاعف لاكرانج، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

Abstract

The Research explore role of Ministry of Labour and Social Affairs to provide the job opportunities through financing small business project program. And examine the effect of this financing program on the Job opportunities for period (2007-2014), by used some statistical analysis tools of SPSS program, such as simple regression, stepwise regression and Lagrange Multiplier testing, to find the best combination that effect on job opportunities accordance to activity nature.

Testing the main hypotheses and subhypotheses indicate a significant effect of financing small business project on job opportunities, whether at level sector or at all sector. And the best combination of sector, according to Stepwise regression and Lagrange Multiplier, that impact on the job opportunities is marchant and agricultural sector. So these two sector will contribution to enlargement the job opportunities when the ministry enforce the small business in these sector.

KeyWord:- Financing Small Business, Job Opportunities, Lagrange Multiplier, Ministry of Labour and Social Affairs

المقدمة :

توجهات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتقديم الدعم من خلال توفير التمويل المناسب، يعد خطوة ايجابية نحو تشجيع هذه المشروعات وتعزيز دورها لزيادة قدرتها على توفير فرص عمل، سعيا منها للمساهمة في توسيع قاعدة الاستخدام والتخفيف من حدة البطالة في المجتمع العراقي وبشكل يضمن

المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. لذا فان البحث يركز على دور برامج القروض الصغيرة التي اعتمدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في معالجة أهم قضية أساسية وحيوية ألا وهي توفير فرص العمل وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العراقي. ولكون ان تمويل المشروعات الصغيرة تُعد واحدة من الأدوات المهمة في تحقيق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، فان توفير مصادر التمويل الكافية والمناسبة لتلك المشروعات وبشروط ميسرة بهدف الحفاظ على كينونتها ومتابعة أعمالها لاجراض الاستمرار والنمو، وبشكل يساهم في زيادة كفاءة هذه المشروعات ضماناً لتحقيق المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي ولتأمين استمرارية عملها في إطار بيئة تنافسية متوازنة تُلبّي حاجات المجتمع من السلع والخدمات.

كما أن توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة يُعدّ وسيلة لتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة بالاقتصاد العراقي من جانب، وتحقيق استمرارية الإنتاج وفرصة للفئات الاجتماعية القادرة على العمل وذات المبادرة لإقامة مشروع مستقل يكون مصدراً للدخل المستمر مما يمنح أفراد المجتمع فرصاً أفضل لكسب الدخل وتحسين المستوى المعاشي.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً- مشكلة البحث :

يُعدّ توافر التمويل المناسب والكافي للمشروعات الصغيره أهم معضلة تواجه تلك المشروعات في العراق، نتيجة للظروف المالية والصعبة التي يمر بها الاقتصاد العراقي، ومحدودية مصادر التمويل وعدم كفايتها، الا انه حتى لو توافر التمويل لتلك المشروعات من قبل الجهات الداعمة فإن عملية التمويل تواجه العديد من المعوقات والمشكلات المالية التي أضعفت دور تلك المشروعات في النمو الاقتصادي، وهذا هو الحال مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق اذ على الرغم من سعي الوزارة لرعاية هذه المشروعات ودعمها مالياً، إلا أنها تواجه مشكلات حقيقية في توجيه الموارد المالية المناسبة واليات تمويل هذه المشروعات لتعزيز دورها في مضاعفة فرص العمل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وعلى هذا الاساس فان مشكلة البحث تتجلى بالاجابة على التساؤلات الآتية :

أ. ماهي طبيعة التمويلات التي توفرها الوزارة الى المشروعات الصغيرة في العراق ؟

ب. هل هناك أفضلية في عمليات التمويل على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي للمشروع؟

ج. هل يساهم التمويل المقدم من قبل الوزارة في توفير فرص العمل المناخ الاجتماعي المناسب الذي يعزز من نصيب دخل الفرد من الناتج الاجمالي المحلي.

وبناءً على طبيعة المشكلة ومعالمها فان اهمية البحث في تمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق تتجلى في مسؤولية هذه الوزارة على توفير فرص العمل من خلال مكاتب التشغيل التابعة لها وتوفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والذي يجمع بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في تحسين مستوى النمو الاقتصادي. هذا من جانب، ومن جانب آخر تاتي اهمية البحث بكونه من الدراسات القليلة التي جمعت بين متغيرات الدراسة ذات الطابع الاجتماعي في محتواه والاقتصادي في ظاهره لاسيما على صعيد بيئة الفحص والاختبار.

ثانيا: فرضيات البحث :

(لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لدور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في توفير فرص العمل)

ويتفرع منها الفرضيات الاتية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لتمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري في توفير فرص عمل.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لتمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الخدمي في توفير فرص عمل.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لتمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي في توفير فرص عمل.
4. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لتمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الزراعي في توفير فرص عمل.
5. لا توجد افضل توليفة من المشروعات الصغيرة التي تساهم في تحقيق معنوية مضاعف لكرانج لفرص العمل.

ثالثا: اهداف البحث :

- أ- التعرف على البرامج المعتمدة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تمويل المشروعات الصغيرة .
- ب- توضيح دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .
- ج- التوصل إلى أفضل توليفة من المشروعات والتي من شأنها أن تعزز من عدد فرص العمل وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- د- يهدف البحث الى ابراز دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة لكافة محافظات العراق ماعدا اقليم كردستان وللمدة 2007-2014.

رابعا: مصادر المعلومات والبيانات والأساليب الإحصائية المعتمدة لاختبار فرضيات البحث:-

تم اعتماد الكتب، الدوريات، العربية والاجنبية لاغناء الجانب النظري، كما تم الاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض في العراق، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، لاغراض الجانب التطبيقي للبحث. وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية باستعمال البرنامج الاحصائي (SPSS) وعلى وفق الاتي:-

- أ- الاحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة المستقلة، اذ تم استخدام الوسط الحسابي لمعرفة مستوى كل متغير، واعلى واقل قيمة، والانحراف المعياري، لمعرفة درجة التشتت للبيانات في القيم عن وسطها الحسابي. كما تم اعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.
- ب- اختبار الانحدار الخطي المتدرج (Stepwise) لتحديد أفضل نموذج انحدار توليفي من المتغيرات المستقلة.
- ج- اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء الداخلة في معادلة الانحدار (Durbin- Waston) وتنحصر قيمتها بين (0-4) وكلما تقترب من القيمة (2) دل ذلك على عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي .
- د- اختبار مضاعف لكرانج (Lagrange Multiplier) للتحقق من امكانية مضاعفة القيم (المبالغ) للمتغير التابع من خلال المتغير المستقل للوصول الى اكبر منفعة ممكنة من جميع او بعض المتغيرات المستقلة

خامسا: التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث وكيفية قياسها:

أ- **المشروع الصغير** : وفقا لقانون رقم (10) لسنة 2012 هو المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين فيه على (10) اشخاص. ويعرض الجدول رقم (1) حجم التمويلات للفترة (2007-2014) والمتحققة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق.

جدول رقم (1) حجم تمويل المشروعات الصغيرة مصنفة قطاعياً وللمدة 2014-2007

البيان السنة	حجم التمويل (مليون دينار)	التصنيف (المبالغ بملايين دنائير)							
		التجاري	%	الخدمي	%	الصناعي	%	الزراعي	%
2007	50000	19500	%8	19000	%11	4000	%9	7500	%11
2008	105125	40998	%16	39948	%22	8410	%18	15769	%23
2009	218125	85069	%33	82887	%47	17450	%39	32719	%49
2010	37500	14625	%6	14250	%8	3000	%7	5625	%8
2011	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2012	1780	1246	%1	285	%1	160	%1	89	%1
2013	20582	14555	%6	3219	%2	1927	%4	881	%2
2014	104521	74252	%30	16180	%8	9950	%22	4139	%6
المجموع	537633	250245	%100	175769	%100	44897	%100	66722	%100

المصدر: اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الوزارة المعنية بالبحث

ب- **فرص العمل**:- لاغراض البحث سوف يعتمد الباحثين عن فرص العمل المسجلين في مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية اساس لاحتماب فرص العمل والجدول رقم (2) يوضح البيانات الخاصة لهذه المؤشرات.

جدول رقم (2) المؤشرات المتعلقة بفرص العمل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال المدة 2014-2007

السنة التفاصيل	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عدد فرص العمل	16647	96333	70328	0	0	600	8292	53435	245635
المساهمة	%7	%39	%29	0	0	%1	%3	%21	%100

المصدر: اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الوزارة المعنية بالبحث

سادسا: بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية ومجال الاستفادة منها

1-دراسة (التميمي 2007) بعنوان "مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الاردني" استهدفت الدراسة اختبار دور ومساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد الاردني، وذلك من خلال اختبار طبيعة العلاقة بين عدد من المشروعات الصناعية الصغيرة وحجمها مع الناتج المحلي الاجمالي الأردني لقياس مدى مساهمة هذه المشروعات في تفسير التغير الذي يحصل في الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي ، هذا فضلاً عن اختبار طبيعة العلاقة بين هذه المشروعات ومعدلات البطالة ، واعتمدت الدراسة في متغيراتها على حجم المشروع ومعدلات البطالة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ان هذه المشروعات يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في الاقتصاد الأردني من خلال رفع مساهمتها في الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج وتخفيض معدلات البطالة لتساهم في مكافحة الفقر والنهوض بمستوى الاستخدام في الاقتصاد الأردني . ويعد هذا البحث من البحوث الأساسية لتكون سنداً علمياً وفكرياً لاكتمال الدراسة الحالية ، وتم الاستفادة من بعض مؤشرات هذه الدراسة في دعم فكرة البحث الحالي وفقاً لعينة البحث في العراق.

2-دراسة(سلمان : 2009) بعنوان "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية" في الجمهورية العربية السورية وتناولت الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة السورية بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنماؤها، وذلك لمحاولة حل مشكلات الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى، ركزت الدراسة على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة، اعتمدت الدراسة في تحليل ودراسة الأثر التنموي لهذه المشروعات على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة الممولة وفق خطة استراتيجية ، إذ أن نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقاس بمدى نجاحها في تحقيق الأثر التنموي المرجو منها، وقد تم تناول جملة من المتغيرات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، من حيث دورها في توفير فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، كذلك تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر، وأخيراً المساهمة في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك خلال فترة معينة وضمن منطقة محددة. وفيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة انه بحث في المجتمع العربي ، وقد أغنى البحث من خلال عرضه الدراسة لجوانب أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنه من الدراسات الأساسية التي ترتبط بالمشروعات الصغيرة.

3- دراسة (العجيلي 2012) بعنوان " تأثير حاضنات الأعمال في تحقيق متطلبات ريادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة " هدفت الدراسة الى تعميق الفهم بموضوع حاضنات الأعمال بأبعاده المختلفة وبمتطلبات الريادية للمشاريع، للخروج بإطار علمي يجمع أكثر الأبعاد والمفاهيم، ومحاولة اختبار البيئة العراقية لاحتضان هذه المفاهيم الحديثة ، وكان منهج البحث منهجاً وصفيّاً، ولقد حدد البحث مجموعة من الفرضيات التي جرى اختبارها بأدوات إحصائية من بينها الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الارتباط ، ومعامل الانحدار، وتحليل المسار وذلك من خلال استبانة جرى اختيار عينة عشوائية مكونة من (50) شخصاً من أصحاب المشاريع في وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها هي أن إجمالي حاضنات الأعمال أسهم في التأثير في متطلبات الريادية في وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية عبر ريادة المشاريع المختلفة قيد البحث وكان التأثير الأقوى لحاضنات الأعمال يتمثل في الإبداع. وقد تم الاستفادة من الدراسة في دعم الطروحات النظرية للبحث الحالي.

4- دراسة (الدعماوي : 2013) دراسة بعنوان " دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة " هدفت الدراسة الى معرفة ماهية المشاريع الصغيرة ، وأهمية تمويلها ، ودور الجهات الممولة في دعم تلك المشاريع ، من خلال عينة من المصارف الحكومية (الرافدين والرشد) والمصارف الخاصة (الشرق الاوسط ، الخليج ، الشمال ، آشور) وعينة من المشاريع الصغيرة المقترضة من هذه المصارف ، وكذلك عينة من الجهات الساندة المتمثلة بوزارة العمل الشؤون الاجتماعية (برنامج القروض الميسرة) والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تعدد معايير تعريف المشاريع الصغيرة على المستوى الدولي. وكذلك اختلاف الأرقام التي تبين الأهمية النسبية للمشاريع الاقتصادية وتلك المتعلقة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة لأخرى، إلا أنها تشكل نحو (80%) من إجمالي المشاريع في دول العالم، وتشكل حوالي (60%) من إجمالي القوى العاملة ، وتساهم بحوالي (51%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة كالولايات المتحدة. وتم الاستفادة منها في اطار تكلمة ما توصل اليه الباحث في دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تمويل المشروعات الصغيرة.

5- دراسة (عبيس: 2014) بعنوان "المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق " هدفت الدراسة التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة والدور المهم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية ، يعدّها مرتعاً للحرفية وتنمية المهارات ، فضلاً عن كونها وسيلة لكسب الرزق والتوغل في عالم الأعمال ومن منطلق مضامين التنمية الاقتصادية المستدامة وضمن هذا السياق فقد تناولت الدراسة حاضنات الأعمال والدور الذي تقوم به للمشاريع الصغيرة في إطار بعض التجارب الدولية الناجحة لاسيما في مجال معالجة مشكلات البطالة وتصحيح مسار اقتصاد السوق والدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وزيادة مساهمة المشاريع الصغيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنوع مصادر الدخل والثروة في الاقتصاد الوطني، والحد من اختلال ميزان الحساب الجاري من خلال تلبية حاجات السوق من السلع والخدمات ، وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وفي مجال الاستفادة من هذه الدراسة في إطار عرض بعض التجارب الدولية للدول المتقدمة والنامية الناجحة في هذا المجال لاسيما في مجال توفير فرص عمل.

6- دراسة (edmiston:2007) The Role Of Small and Large Businesses in Economic Development بعنوان "دور الأعمال الصغيرة والكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية " هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في تمكين وتطوير ودعم رجال الأعمال وتحسين الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأشارت الى أن سبب التحول الى الأعمال الصغيرة نتيجة لبعض تجارب استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى أن استقطاب الشركات الكبيرة من غير المعقول أن تكون ناجحة إلا بتكلفة كبيرة ويمكن أن تتعرض للمنافسة وللمخاطرة أكثر من المشروعات الصغيرة ، كما أن هذه المشروعات الصغيرة تلعب دور في توفير فرص عمل وتنمية الابتكارات ويمكن أن تصبح قاعدة الصناعة للمستقبل، وقارنت الدراسة نوعية الوظائف بين الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة ، وبينت مدى أهمية الشركات الصغيرة في تطوير منتجات جديدة وأسواق جديدة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات الصغيرة يمكن أن تنمو وتصبح شركات كبيرة، وكذلك تساعد الشركات الصغيرة على توفير فرص عمل وتنمية الابتكارات أكثر من الشركات الكبيرة. ومن خلال المقارنه بين الأعمال الكبيرة والأعمال الصغيرة استفاد الباحث من مشروعات الأعمال الصغيرة من حيث توفير الفهم الفكري لأهميتها في توفير فرص عمل .

7- دراسة (Arosa, Iturralde, Maseda:2013)**The Board Structure and Firm Performance in SMEs: Evidence from Spain**

بعنوان "هيكل مجلس الإدارة وأداء الشركات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة : أدلة من اسبانيا" الدراسة تحليل كفاءة مجلس الإدارة يعدها آلية لحوكمة الشركات للمشروعات الصغيرة، وحددت الدراسة بيان تأثير مجلس الإدارة والمدير المالي والحجم والنشاط وهيكل الادارة على أداء الشركات للمشروعات الصغيرة، من خلال استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار عينة تتكون من (307) من الشركات الصغيرة والمتوسطة الإسبانية، لبيان مدى تأثير مجلس الادارة، وحجم النشاط ودور الرئيس التنفيذي على أداء الشركات للمشروعات الصغيرة، واستنتجت من خلالها اهمية تحليل كفاءة أداء مجلس إدارة الشركات والية الحكم فيها، وتوصلت الدراسة نتيجة لبعض التجارب الرئيسة أنه يؤثر المدراء الخارجيين سلبياً أكثر من المدراء الداخليين على أداء الشركات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإدارة مجلس الإدارة ، بسبب صعوبة التنسيق والمرونة والسيطرة والتواصل، وأوصت الدراسة أنه يجب أن يكون المدراء الخارجيين من ذوي المهارات والخبرة في شركات أخرى لممارسة ادارة شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة إن تزويد البيانات لإدارة المشاريع الصغيرة ، والخدمات المتيسرة وفرت للبحث الحالي إطار عمل يستطيع مطوري ورجال الأعمال والمهتمين بالمشاريع الصغيرة من استخدام المزيد من القرارات الفاعلة بشأن آلية عمل وتطوير المشروعات الصغيرة.

8- دراسة (Mohammed:2014)**Small Business Entrepreneurships: Managing Related Risk for Financing**

بعنوان " مشاريع الأعمال الصغيرة:ادارة المخاطر المتعلقة بالتمويل" حاولت الدراسة بيان مساهمة منظمات الأعمال الصغيرة (المشاريع الصغيرة) بشكل فاعل في نمو الاقتصاد وتطوره ، وفي مجال توافر فرص العمل والتوظيف وبالتالي الحد من ظاهرة الفقر والبطالة ، وكذلك تنامي هذا الدور في العقود الأخيرة حتى أصبح قطاع المشروعات الصغيرة يشكل من 97 % إلى 99% من قطاع الأعمال في كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية . وبينت الدراسة أن من السمات الأساسية لهذا القطاع أنه ذو نسبة مخاطرة عالية ، ويواجه أصحاب المشاريع الصغيرة صعوبات تمويلية لبدأ مشاريعهم، وغالباً ما يكون تمويلها بقروض ليست بمبالغ كبيرة نظراً لصغر حجم هذه المشاريع مقارنة بالمشاريع الكبيرة، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر المخاطر الرئيسة والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل اللازم، واقترحت الدراسة بعض الإستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات كمراقبة حجم القروض والتدفقات النقدية، وإدارة المخاطر التشغيلية والإدارية، ونقل الخطر الى الغير من خلال التأمين، وتدريب وتعليم الموظفين فضلاً عن الخطوات والإجراءات التي قد تسهم في الحد من أو تخفيض عقبات وصعوبات الحصول على التمويل المناسب.

9- دراسة (Fatoki:2014)**• The Financing Options for New Small and Medium Enterprises in South Africa.**

بعنوان "خيارات تمويل المشروعات الجديدة الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوب أفريقيا" ولقد أوضحت الدراسة بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة لها دور في الحد من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في جنوب أفريقيا،

وان معدل الفشل للشركات الصغيرة والمتوسطة هي عالية جدا بسبب معوقات الحصول على التمويل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا، وكان الغرض من هذه الدراسة هو دراسة خيارات التمويل التقليدية والمبتكرة المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا ، وحللت الدراسة المصادر التقليدية للأسهم والقروض مثل صاحب العمل والمشاريع الرأسماليين والبنوك التجارية والائتمان التجاري والوكالات الحكومية، وأشارت الدراسة إلى أن واحدة من الطرق المبتكرة لتحسين فرص الحصول على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة هو يحتاج الى تمويل جماعي، من خلال توفير بيئة تنظيمية من شأنها دعم نمو التمويل الجماعي من قبل الحكومة في جنوب أفريقيا، ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال دراسته هو انه إنشاء واستدامة المشاريع الصغيرة الجديدة والمتوسطة أمر حيوي لتحقيق الرخاء الاقتصادي لجنوب أفريقيا، ويعد معدل نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا هي واحدة من أدنى المعدلات في العالم وتعاني من نسبة الفشل العالية، واحدى الأسباب التي تعيق نمو تلك المشاريع هي عدم توافر التمويل الخارجي المناسب لإقامتها تم الاستفادة من الدراسة في معرفة خيارات التمويل التقليدية والمبتكرة لإيجاد حل لمشكلة التمويل للمشروعات الصغيرة.

10- دراسة (Mendes, Serrasqueirob, Nunes :2014)

Investment determinants of young and old Portuguese SMEs

بعنوان "محددات الاستثمار من الصغار والكبار البرتغاليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " اعتمدت الدراسة على عينتتين من الشركات الصغيرة والمتوسطة البرتغالية باستخدام طريقة الانحدار البسيط، واستنتجت الدراسة أن محدثات الاستثمار يكون لها تأثير مختلف على رجال الأعمال الصغار والكبار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتوقف على مستوى الشركة من الاستثمار، وأكدت الدراسة أن المحددات لها صلة في استثمار الشباب لتحقيق مستويات عالية من الاستثمار وزيادة الناتج المحلي، وزيادة حجم المبيعات، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تظهر أن مستوى الديون ونسبة معدل الفائدة على التمويل من المحددات المقيدة للشباب لتوسيع استثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع انخفاض مستويات الاستثمار، نتيجة لاعتماد تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة على فوائد التمويل، ونتيجة للعقبات التي تواجه التزامات التمويل الخارجي لتنمية فرص الاستثمار للشباب .

الاستفادة من بعض مؤشرات هذه الدراسة كالناتج المحلي الاجمالي وكذلك من المقاييس الاحصائية المستخدمة في الدراسة كالانحدار البسيط لاستخدامها في تحديد مقاييس عينة البحث .

ثالثا : ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة :

تعد حالة العراق خاصة في مجال دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وذلك بسبب صعوبة وعدم رغبة بعض المصارف والمؤسسات المالية العراقية في تقديم القروض لهذه المشروعات. ويعود السبب في ذلك الى الظروف التي يشهدها الاقتصاد العراقي. ولذلك لجأت الحكومة الى تفعيل دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للاهتمام في تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات ولتعزيز فرص العمل. لذا أهم ما يميز البحث الحالي هو استخدام مؤشرات التمويل للمشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات (التجارية ، الخدمية ، الصناعية ، الزراعية)

وعلى وفق برامج القروض المالية الميسرة التي اعتمدتها الوزارة كسياسة لتمويل هذه المشروعات ولقياس مدى فاعلية تلك القروض في توفير التمويل المناسب والكافي للفئات المشمولة بالقرض وذلك من خلال تناول موضوع التمويل للمشروعات الصغيرة وكيفية تأثيره في توفير فرص العمل وهو الموضوع الذي لم تتطرق اليه الدراسات السابقة. اي محاولة الربط ما بين برامج التمويل المعتمدة من قبل الوزارة مع فرص عمل للعاطلين والمُسجلين لدى مكاتب تشغيل الوزارة. كما يتميز البحث بأنه استخدم اختبار مضاعف لاكرانج (Lagrange Multiplier) للوصول الى أفضل منفعة من القطاعات الخاضعة للفحص والاختبار والتي تؤثر في فرص العمل.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

تؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد كونها تشكل رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العطية، 2012: 15). فضلاً عن قدرة تلك المشروعات على استدامة توليد فرص العمل ومضاعفتها لرؤوس أموال صغيرة مقارنةً بالمشاريع الكبيرة، لذا أولت دول كثيرة لاسيما النامية بتلك المشاريع اهتماماً متزايداً من خلال تقديم جميع التسهيلات وبمختلف الوسائل والامكانيات المتاحة بهدف انعاشها والمحافظة على معدلات نموها، وعلى الرغم من تباين الدول في الاتفاق على حجم هذه المشاريع (النجار والعلي، 2010: 77). وبناءً على الأهمية التنموية للمشاريع الصغيرة، فإن توفير التمويل المناسب لها يمثل موقع الصدارة في ايجاد الحلول ومعالجة المعوقات التي تواجه تلك المشروعات نظراً لما يكتنف الاستثمار بها من مخاطر مستقبلية وتمويلية (جوهر، 2014: 7). كما شرعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأقامت لهذا الغرض أقسام ووحدات خاصة بها (خبابة، 2013: 11-12).

أولاً : مفهوم المشروعات الصغيرة : Small Business Concept

تتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المشروعات الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة الحجم ويكون قابل للتطبيق في بلدان شتى من العالم (الحياني والهيدي، 2012: 90) (ساجت، 2013: 63). ويرجع هذا الاختلاف الى طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المشروعات فضلاً عن اختلاف المكان ومجال النشاط الذي تعمل في نطاقه (خوني وحساني، 2008: 15).

فالمشروع الذي يعد صغيراً في الدول المتقدمة قد لا يعد كذلك في الدول النامية، فالأمر يحكمه عدد من الاعتبارات النسبية، لذا يوصف مصطلح المشروعات الصغيرة بأنه من المفاهيم النسبية وليست المطلقة لاختلاف المعايير المعتمدة في توضيح المشروع الصغير من جانب، وتباين الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان من جانب آخر (Mohammed, 2014: 425) (التميمي، 2007: 327) (Edmiston, 2007: 9).

أذ يرى البعض ان هذا المصطلح لا يقتصر على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمستخدمين بل يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الانتاج الاسرية (محمود، 2015: 11). كما أن المشروعات الصغيرة تختلف من حيث طبيعة النشاط والمجال الذي تعمل فيه، فالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن تلك التي تعمل في مجال الزراعة أو تلك التي تعمل في مجال تقديم الخدمات (عفانة وابوعيد، 2010: 11).

إن أول تعريف للمشروعات الصغيرة وضعته الكونغرس الأمريكي الفرنسي عام 1954 وعرفت بانها تلك المشروعات التي تكون فيها الادارة شخصية ويزال المسؤولية المالية والتقنية مهما كانت صفتها القانونية (rebert 1998:15). وعدت المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة عدت المشروع الصغير بأنها الشركة التي تم امتلاكها وأدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالبا ماتكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة (الندوي، 2011: 106). لذا يهتم علماء الإدارة بالمعارف والمهارات التي يحتاجها من يدير عملاً صغيراً. فهي أذا نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية ومجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المشروع والغاية التي وجدت من أجلها (Moon, 2010:9).

وبناء على ماتقدم ونظراً لاختلاف وجهات النظر حول ايجاد تعريف محدد ودقيق للمشروعات الصغيرة ، نتيجة لاختلاف المعايير المستخدمة في أغلب دول العالم في تمييز المشروع الصغير إلا أن أغلب البلدان قد ركزت على معيار حجم العمالة كمقياس للتمييز مابين المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات، ويمكن استخدام معيار واحد أو دمج أكثر من معيار لتمييز المشروع الصغير. فعلى سبيل المثال لا الحصر في الجزائر يعتمد مبلغ الاستثمار عشرين مليون دينار جزائري كمعيار للمشروع الصغير (بنين وبوقفة، 2013:) وفي السعودية الدمج بين عدد العاملين (6-50) ومبلغ 20 مليون ريال سعودي لمفهوم المشروع الصغير (رشيد، 2013: 138)، وفي بعض الدول الاسيوية (الصين، الهند، الفلبين، كوريا) يعتبر المشروع صغير الذي راسماله (20-35) الف دولار امريكي (خبابة، 2013: 13). وفي هذا الاطار فان البحث الحالي سوف يعتمد التعريف الاجرائي السابق ك مفهوم للمشروع الصغير تناسبا مع بيئة الفحص والاختبار.

ثانيا: اهمية المشروعات الصغيرة:

- 1- تساعد المشروعات الصغيرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وذلك لكونها تعتمد على الموارد المحلية والإمكانيات المتاحة ، ولا تستورد الا نسبة قليلة من مدخلات الانتاج (الحياي والهيبي 2012: 93). مع إمكانية ترابطها مع القطاعات الأخرى (عبد الكريم، 2006: 90).
- 2- المساهمة في زيادة الادخار والاستثمارات ، وذلك من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية نحو استثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعا نصف مصنعة أو خامات غير مستثمرة، فهي تتناسب مع متطلبات السوق المحلية خصوصا في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد مما يساعد على زيادة الادخار والاستثمار (كنجو، 2007: 8).
- 3- توليد الدخل للحد من الفقر، هذه المشروعات تعد عاملا اساسياً لاستقرار الاجتماعي، ولاسيما أنها تعطي فرصة لجميع الفئات الاجتماعية لتفاعلهم في الحياة العملية من خلال تعبيرهم عن ذاتهم (مريبن، 2012: 25). وبالتالي المساهمة في التوزيع العادل للدخل المتاحة الى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا لتؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي (خوني وحساني، 2008: 54). لذلك ان شروط وصول التمويل لهذه المشروعات الى مستوى مستديم يستوجب ان تنظر الحكومات والجهات المانحة الى تنميته وتعدّه جزء لا يتجزأ من النظام المالي للدولة (محمود، 2015: 12).

ثالثاً: - تمويل المشروعات الصغيرة Financing of Small Business

يعد رأس المال ضرورياً للبدأ بالمشروع الصغير واستمراره وبقائه وديمومته ، وأن أحد الأسباب الرئيسة التي قد تؤدي إلى فشل المشروعات الصغيرة هو افتقارها إلى التمويل اللازم والمناسب (العاني وآخرون، 2010: 117)، لذلك يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة تحديات حقيقية في مقدمتها كيفية اقناع مؤسسات التمويل والبنوك في تقديم التسهيلات المالية والقروض التي تحتاجها مشاريعهم للبدأ في نشاطها (Mohammed, 2014: 425). وعليه فإن توفير الخدمات المالية والسيولة النقدية من قبل الجهات الداعمة امر ضروري لنجاح المشروعات الصغيرة وتحقيق اهدافها (Susan, et. al, 2012: 25). وعلى هذا الاساس يتناول هذا المبحث اساسيات تمويل هذه المشروعات ومداخل تمويلها وعلى وفق الاتي:-

1- مفهوم التمويل و تمويل المشروعات الصغيرة:

يستخدم مصطلح التمويل بكونه مجموعة من الحقائق والمبادئ والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال وتحقيق الاستخدام الافضل لها عن طريق الافراد والمنظمات، اذ تلعب الوظيفة المالية دوراً هاماً في نجاح المشروعات، وذلك من خلال مهمتها الأساسية التي تركز على إدارة رأس المال المستثمر لتحقيق اقصى ربحية ممكنة. أي أن عملية التمويل Financing هو الحصول على الأموال من أنسب المصادر المختلفة (الحواري والعتيبي، 2013: 157)، وقد ينصرف معنى التمويل الى أنه نقل القدرة التمويلية من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي ، وقد يكون هذا النقل بين مشروع وآخر، بهدف استثمار مبالغ ولتحقيق هدف للمشروع (Morduch, 2000: 626). إن الحصول على الاموال واستخدامها للتشغيل أو تطوير المشروع يمثل النظرية التقليدية للتمويل وهي نظرة تركز اساسا على تحديد افضل مصدر متاح للاموال، انسجاماً مع جميع القرارات التي تتخذها الادارة المالية لجعل استخدام الاموال استخداماً يتمشى مع الاستخدامات البديلة ، ودراسة تكلفة المصادر المتاحة ، بجانب النظر الى القضايا المالية على انها غير منفصلة عن اعمال كثيرة اخرى في المشروع كالانتاج والتسويق (خوني وحساني، 2008: 94)، ويتوجب على منظم المشروع ان يقدر حجم راس المال الذي يحتاجه المشروع ،اي ان لا يكون اكثر من اللازم مما يزيد من التكاليف الرأسمالية ، وان لا يكون قليلاً حتى لا يواجه المشروع صعوبات للحصول على راس المال (فياض وآخرون، 2009: 61). لذا يُعد التمويل من المفاهيم الشاملة التي تغطي حقلاً واسعاً من الادبيات المالية والاقتصادية . ويشير مصطلح التمويل للمشروعات الصغيرة Small business financing في تقديم الخدمات المالية الى الفئات الفقيرة من السكان لتشمل هذه الخدمات تقديم الائتمان وخدمات الادخار والتأمين، نظراً لعدم قدرة هذه الفئات للوصول للخدمات المصرفية التقليدية. كما أن التمويل متناهي الصغر نشأ نتيجة للحاجة الى تنمية اقتصادية هادفة إلى توفير دعم لمجموعات محدودي الدخل التي تقوم بتشغيل منشآت أو مشاريع صغيرة لتوليد الدخل، وأن الخبرة الدولية على مدى العقدين من القرنين الماضيين قد اثبتت أن الفقراء قادرون على ارتياد المصارف والتعامل معها، وإن تمويل المشاريع الصغيرة قد أدى إلى الحد من الفقر وساهم في زيادة نسبة التنمية الاقتصادية مع ادراك ان شروط وصول التمويل متناهي الصغر الى مستوى مستديم بالفعل يستوجب ان تنتظر الحكومات والجهات المانحة الى تنمية يعده جزءاً لا يتجزء من النظام المالي الرسمي للدولة (محمود، 2015: 12). كما هو الحال في السوق الامريكي ان الأعمال الصغيره لها أهمية خاصة بكونها تهدف

للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه الأعمال وعوائلهم، أو المحافظة على بعض الأنشطة التي لها أهمية في ان تدر دخل مستمر مما يساعد على النمو الاقتصادي ،كما ينظر للدعم المالي للمشروعات الصغيرة من ادوات السياسة النقدية (Lichtenstein,2014:1). وهناك الكثير من المؤسسات تعمل على استدامة التمويل الصغير في الاجل الطويل لغرض الوصول الى نسب كبيرة من المجموعات المستهدف (Toamy,et.al.:2005:13)، لاتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام الى الفقراء وانشطة الاعمال الصغرى مبدئياً وبصفة رئيسة على الائتمان، وفي الوقت الذي يحتاج فيه الفقراء كذلك الى الحصول على الائتمانات بجانب المدخرات وخدمات التمويل (غانم، 2010: 19).

2- مداخل تمويل المشروعات الصغيرة

أ- المدخل الاجتماعي wellfarists

تستند فلسفة التمويل وفقاً لهذا المدخل الى اعتماد مصادر التمويل في الغالب الأعم بدون كلفة، أو على الأقل ذو كلفة منخفضة لانتترك آثارا سلبية على المشروع . لاسيما التمويل الذاتي ممثلة بالمدخرات التي تتراكم من الارباح التي حققها المشروع ، او من خلال التنازل عن جزء من الموجودات لصالح شريك آخر من أجل الحصول على التمويل (Moon,2010:10). وتعد الأرباح المحتجزة من أهم مصادر التمويل الذاتي لأنه يحفظ للادارة المالية للمشروع رقابتها على الأعمال بدلاً من جهات خارجية وتساعد المشروع في مواجهة الأمور الطارئة وغير المتوقعة (فياض وآخرون، 2009: 69). كما يوصف التمويل عن طريق الاقتراض من الاقرباء وسيلة للحصول على الأموال بدون كلفة عند بدأ العمل بالمشروع الصغير (Circle Lending,2003:1). في حين التمويل عن طريق القرض الحسن: هو نوع من أنواع القروض بدون فوائد، وغالبا ما يتم منح هذا القرض لغايات اجتماعية وإنسانية ويحق للجهة الممولة فرض رسوم رمزية مقابل مصاريف ادارية لمنح القرض (غانم، 2010: 49). كما يتوفر التمويل عن طريق مؤسسات الاقراض المتخصصة كما هو الحال في المؤسسة التمويلية الاستشارية في الولايات المتحدة الأمريكية U.S. التي تختص بتقديم الدعم المالي للفقراء (CGAP Consultative Grop To Amairca Poorest) (Morduch,2000:617). وتؤدي الحكومات في الدول المتقدمة والنامية دورا بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات لحل المشكلات التمويلية الخاصة بتلك المشاريع نظراً لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني والاستفادة من السيولة لتأسيس وتطوير المشاريع الجديدة (Holly,2012:2). وقد تلجأ بعض الدول الى توفير التمويل لهذه المشاريع عن طريق صناديق التنمية الاجتماعية، اذ تقوم هذه الهياكل التنظيمية بأبصال التمويل اللازم الى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية او غير حكومية كالبنوك التجارية وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة وذلك على وفق اهداف وضوابط الصندوق (الشمري والبطاط، 2012: 208). كما تحصل اغلب البلدان النامية من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اموال مخصصة لهذه المشروعات وفق اتفاقيات خاصة تحدد فيها المبالغ والشروط وخدمة الدين فضلا عن مدد السداد (عواد، 2014: 65). وهناك تجارب عالمية في هذا الخصوص منها هناك سبعة بنوك بدأت بتمويل المشاريع الصغيره في اميركا اللاتينية واثبت نجاحها وانتشرت بعدها في كل من افريقيا واسيا (الراوي وآخرون، 2011: 48).

ب- المدخل المؤسسي Institutionists

أن المدخل الاجتماعي غالباً لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمشروعات الصغيرة ويتحتم اللجوء الى المؤسسات المالية والمصرفية للحصول على الأموال اللازمة منها على سبيل المثال لا الحصر التمويل عن طريق البنوك التجارية أذ أن تدخل البنوك للتمويل يخضع للقاعدة التجارية ووفق معدلات الفائدة مرتفعة نسبياً على الرغم من قلة حجم التمويل الممنوح (غباط وبوقموم، 2008: 136). كما ان التمويل عن طريق الائتمان التجاري (الشراء على الحساب ولفرة زمنية متفق عليها بين البائع والمشتري) وبشروط ائتمانية معقولة، يعد من وسائل المهمة للتمويل (العطية، 2014: 71).

اما التمويل عن طريق القرض الايجاري فهو يعد من طرق التمويل الاكثر تنافسا بين التمويلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية المصرفية للمشروعات الصغيرة. ويمكن لهذه المشروعات أن تقوم باستئجار بعض الخدمات أو الأصول بدل من شراءها، وهو أسلوب تمويلي أفضل من الاقتراض (عمر، 2010: 108) (شهرزاد، 2013: 100).

رابعاً: تمويل المشروعات الصغيرة وعلاقتها بتوفير فرص العمل :

يعد توفير التمويل الكافي والمناسب العمود الفقري لتطور المشروعات الصغيرة، وإن اعطاء المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة سيعمل على توفير المزيد من فرص التشغيل (النسور، 2010: 502). وقد تزايد الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة في معظم الدول النامية كون هذه المشاريع أصبحت الاداة الأكثر فاعلية في توفير فرص عمل ومعالجة البطالة ورفع المستوى المعاشي وأحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة (الراوي وآخرون، 2011: 49). وفي إطار العلاقة بين تمويل هذه المشروعات وفرص العمل، فإن أثرها يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل وزيادة الدخل لأفراد المجتمع. كما أنها تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج بما يساعد على زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المشروعات للعديد من القطاعات الاقتصادية (بنين وبوقفة، 2013: 9) وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي 65% من إجمالي الدخل العالمي والمشروعات الصغيرة هي البنى الأساسية التي من خلالها يحدث النمو الاقتصادي في أي دولة .وهي مصدر للإبداع والتجديد والابتكارات الجديدة وخلق فرص عمل (الشميري والمحميد، 2014: 84). ومن هذا يتضح ان المشروعات الصغيرة تساهم في رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل بالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (شهرزاد، 2013: 33). لذلك تقع على عاتق وحدات التمويل مسؤولية توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة لتعزيز قدراتها على تنمية الاقتصاد الوطني ، وتحديث الصناعة ، وإعداد قاعدة استخدام واسعة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، ونقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة (دوابة، 2006: 7). لذا فإن وضع سياسة التمويل المناسبة للمشروعات الصغيرة قائمة على تنوع وسائل التمويل ومرونتها سوف تضمن تامين الاحتياجات الاستثمارية او حاجات السيولة لأي مشروع (الشمري، 2013: 201).

بناءً على ما تقدم يتضح أن النجاح الذي حققته المشروعات الصغيرة على المستوى الدولي لم يكن من قبيل الصدفة ، بل جاء نتيجة تبني سياسات تمويلية تضمن مساهمة هذه المشروعات في توسيع قاعدة الاستخدام في الاقتصاد الوطني. وبالرغم من تلك الأهمية لسياسات تمويل المشروعات الصغيرة ، إلا أنها لازالت تعاني من العديد من الصعوبات التي تحول من إمكانية نموها وتطورها واستمرارها. وعليه فإن نجاح المشروعات الصغيرة

يتوقف بدرجة كبيرة على مدى توافر التمويل المناسب والكافي، لانه يعزز من مكانة تلك المشاريع لتلعب دوراً فاعلاً في توفير فرص العمل. لذلك تسعى حكومات دول العالم بمختلف الطرق لتوفير الدعم المالي وتسهيل الاجراءات للحصول على التمويل من الهيئات الخاصة أو من البنوك ، من خلال تخفيض تكاليف التمويل ومدة السداد ، لتفعيل وتنشيط التمويل لإقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والتي تساعد على تشغيل العاطلين عن العمل لتوفر لهم فرص عمل. وما يرافقها زيادة في مستويات التشغيل على مستوى هذه المشروعات. كما إن تطور التنمية الاقتصادية مرتبط بشكل كبير بتطور المشروعات الصغيرة لأنها المحرك الرئيسي لزيادة الاستثمارات.

خامساً: البرامج المعتمدة لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق

1- برامج القروض المالية الميسرة المعتمدة لتمويل المشروعات الصغيرة الذي اعيد تفعيله عام 2006-2007 ويهدف المشروع الى ادخال برنامج القروض الصغيرة لتمويل مشاريع ذاتية مدرة للدخل في مجال التأهيل المجتمعي في العراق، وعلى وفق اعداد دراسة الجدوى توضح المنافع المتحققة من عملية التمويل ،وعليه فقد نفذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ثلاث برامج في هذا الاتجاه عن طريق توفير ودعم تمويل المشاريع الصغيرة وتتخلص هذه البرامج (برنامج القروض الميسرة للصغيرة للفترة من 2007-2010، برنامج القروض الصغيرة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (المنهاج الاستثماري)، برنامج انشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل).

2- برنامج الاستراتيجية الوطنية (المنهاج الاستثماري) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: يعد من القرارات التي اتخذتها الحكومة للمساهمة في توفير فرص عمل في الفئات المجتمعية الأكثر فقراً والذي نفذ منذ عام 2012 ويشمل الفئات:(العاطلون عن العمل والارامل والمطلقات من المعيلون لأسرهم، والمعاقون القادرون على العمل، المطلق سراحهم من السجون والمعتقلات، المهجرون العائدون الى مناطق سكنهم، الاسر غير المستقرة المقيمة في اماكن الطمر الصحي ، المشمولون ببرنامج القروض الميسرة والتي لم يتم منحهم القرض واخيراً المتسولون)؛وقد خصصت وزارة التخطيط الاتحادية مبلغ (84) مليار دينار عراقي في موازنة الخطة لعام 2012 وفي عام 2013 تم زيادة التخصيص المالي ليصل الى (168) مليار دولار ، وفي عام 2014 تم زيادة التخصيصات بمبلغ (72) مليار دولار نظراً لثبوت نجاح المشروعات الصغيرة في البرنامج. كما وتتم عملية الاقراض بشكل مركزي اذ يستلم المقرض مبلغ يتراوح ما بين (7-10) ملايين دينار عراقي يتم تسديدها من موارد المشروع الصغير عبر تسهيلات مالية ويكون تسديد الاقساط سنوياً ولمدة (8) سنوات بعد انتهاء فترة السماح بمنح المقرض (2) مليون دينار اضافة الى مبلغ القرض كقرض اضافي في حالة تشغيله لأي عامل اضافي وبعد مرور فترة لا تقل عن (6) اشهر من تنفيذ المشروع.

3- برنامج القروض الصغيرة لإنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ويعد برنامج دعم المشاريع الصغيرة المرحلة الثالثة من برامج القروض الميسرة والذي شرع فيه قانون رقم (10) لسنة 2012 وعلى ضوءه تم تأسيس صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وبأشهر بعمله منذ منتصف عام 2013 في بغداد وتمكن من فتح مكاتب له في المحافظات ، وبرأس مال قدره (150) مليار دينار عراقي ، وتوزع تخصيصات مبالغ الاقراض من قبل ادارة الصندوق على جميع المحافظات استناداً الى الكثافة السكانية وفي ضوء دراسات مسح السوق، على ان لايزيد مبلغ القرض الواحد عن (20) مليون دينار عراقي، بما يعادل (16) الف دولار امريكي ويحدد وفق دراسة الجدوى، وتسترد مبالغ القرض خلال (5) سنوات بعد انتهاء فترة سماح (سنة واحدة من

تاريخ استلام القسط الاول) ، ويمنح القرض على دفعتين، الدفعة الاولى 50% من مبلغ القرض لاستكمال الاجراءات الاولى للمشروع والثانية 50% المتبقية بعدها بفترة مناسبة . علماً ان الوزارة وسعت الفئات المشمولة بالبرنامج ليشمل اصحاب المشاريع الممولة بقانون الخدمة الصناعية رقم (30) لسنة 2000.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً- التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للبحث:

يبين الجدول (3) الإحصاء الوصفي لحجم التمويل للقطاعات (التجارية ،الخدمية،الصناعية، الزراعية) ، ومنه يتضح أن الانحراف المعياري للقطاع الصناعي يعد الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى عينة البحث، هذا يعني أنه القطاع الأكثر استقراراً بقيمة متوسط حسابي (5612) مليون دينار وهي قيمة ممثلة ويعول عليها إذ بلغت أعلى قيمة له بمقدار (17450) مليون دينار وبلغت أدنى قيمة (160) مليون دينار ويعد القطاع التجاري أكثر القطاعات تنذباً بانحراف معياري (250) مليون دينار إذ بلغ المتوسط الحسابي (31280) مليون دينار وبلغت أعلى وأدنى قيمة له (85069 ، 1246) مليون دينار على التوالي

جدول(3)الإحصاء الوصفي لحجم التمويل مصنف قطاعياً في وزارة العمل للمدة (2007-2014)(مليون دينار)

التفاصيل القطاعات	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	أعلى قيمة Maximum	أدنى قيمة Minimum
التجاري	31280	250	85069	1246
الخدمي	21971	209	82887	258
الزراعي	8340	129	32719	89
الصناعي	5612	105	17450	160

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الاولى والفرعية لها

يعرض الجدول (4) نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسة وعلى وفق الانحدار الخطي البسيط على مستوى كل قطاع وعلى مستوى القطاعات مجتمعة ولعينة البحث وللمدة 2007-2014. ومن الجدول يتضح ما يأتي:-

1. يلاحظ عند اختبار الفرضية الفرعية الاولى عند مستوى دلالة (0.05) وجدت انها معنوية ، وهناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تمويل مشروعات القطاع التجاري وعدد فرص العمل، إذ بلغت T-Calculated المحسوبة (3.37) وهي اكبر من قيمة Tabulated الجدولية والتي تبلغ (2.365) ، وان هذه العلاقة لها تأثير ايضا معنوي اذ بلغت القوة التفسيرية لتمويل المشروعات الصغيرة في القطاع التجاري للتباين الحاصل في فرص العمل ووفقا لمعامل التحديد R^2 (60%) علما ان قيمة معامل الانحدار (β) موجبة الاتجاه ($\beta=0.77$). وبناءً على اختبار قيمة (F) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%)، يتم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري في عدد فرص العمل).

2. يلاحظ عند اختبار الفرضية الفرعية الثاني عند مستوى دلالة (0.05) وجدت انها معنوية ، وهناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تمويل مشروعات القطاع الخدمي وعدد فرص العمل، إذ بلغت T-Calculated

المحسوبة (3.37) وهي اكبر من قيمة Tabulated الجدولية والتي تبلغ (2.365) ، وان هذه العلاقة لها تأثير ايضا معنوي اذ بلغت القوة التفسيرية لتمويل المشروعات الصغيرة في القطاع الخدمي للتباين الحاصل في فرص العمل ووفقا لمعامل التحديد R^2 (56%) علما ان قيمة معامل الانحدار (β) موجبة الاتجاه ($\beta=0.74$)، وبناءً على اختبار قيمة (F) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% ويتم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الخدمي في عدد فرص العمل) .

3- وعند اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وعند مستوى دلالة (0.05) وجد أن هناك علاقة ارتباط طردية معنوية بين تمويل مشروعات القطاع الصناعي وعدد فرص العمل، أذ بلغت T-Calculated المحسوبة (3.37) وهي اكبر من قيمة Tabulated الجدولية والتي تبلغ (2.365) ، وان هذه العلاقة لها تأثير ايضا معنوي اذ بلغت القوة التفسيرية لتمويل المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي للتباين الحاصل في فرص العمل ووفقا لمعامل التحديد R^2 (65%) علما ان قيمة معامل الانحدار (β) موجبة الاتجاه ($\beta=0.80$). لذا ووفقا لقيمة (F) المحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% يتم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي في عدد فرص العمل).

4- اشارت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين تمويل المشروعات الصغيرة في القطاع الزراعي وعدد فرص العمل، لان T-Calculated المحسوبة بلغت (2.58) وهي أكبر من قيمة T-Tabulated الجدولية التي تبلغ (2.36) وان هذه العلاقة لها تأثير معنوي عند مستوى دلالة (0.05) وفقاً لاختبار قيمة (F) المحسوبة. أذ بلغت القوة التفسيرية لهذه المشروعات لفرص العمل (52 %) علما ان قيمة معامل الانحدار (β) موجبة الاتجاه ($\beta=0.72$)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الزراعي في عدد فرص العمل).

جدول (4) نتائج تأثير حجم تمويل المشروعات الصغيرة مصنفة قطاعيا ومجموعة في عدد فرص العمل
وللمدة 2007-2014

التفاصيل القطاع	معامل الانحدار β	قيمة Test- t المحسوبة	R^2	قيمة F المحسوبة	P-value (Sig)
التجاري	0.77	3.03	0.60	9.22	.02
الخدمي	0.74	3.76	0.56	7.63	.03
الصناعي	0.80	3.36	0.65	11.3	.01
الزراعي	0.72	3.36	0.52	6.65	.04
جميع القطاعات	0.805	3.322	0.648	11.033	0.016

5- يعرض الجدول (5) نتائج معادلة الانحدار الخطي المتدرج (Step Wise) للفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الاولى واختبار الارتباط الذاتي لتحديد أفضل تأثير ناتج من تمويل المشروعات الصغيرة ولجميع

القطاعات في عدد فرص العمل؛ وقد أشارت قيمة (Durbin-Waston) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء الداخلة في معادلة الانحدار وبلغت قيمتها (2.542) وهي ضمن الحدود المقبولة لهذا الاختبار، ويتضح من الجدول أن أفضل تأثير معنوي يكون عند مستوى دلالة (10%) وفي إطار تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري والزراعي فقط. ومن خلال المقارنة بين قيمة F المحسوبة والبالغة ($F=4.707$) وقيمة F الجدولية التي بلغت (3.77) وبدرجة تفسيرية R^2 بلغت (65%). مما يعني أن تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري والزراعي يمكن أن تحتل الأولوية في توفير التمويل المناسب والكافي لغرض توسيع قاعدة فرص العمل. ويعزز هذه النتيجة نتائج اختبار مضاعف لاكرانج (Lagrange Multiplier) وكما هي في الجدول رقم (6)، لأفضل توليفة من المشروعات الصغيرة من القطاعات ذات تأثير في عدد فرص العمل. أذ وجد المضاعف معنوي وذات دلالة احصائية وحسب ماتبين من معامل التحديد R^2 الذي بلغت قدرته التفسيرية (92%) بعد أن كانت (65%) ومن خلال المقارنة بين قيمة F المحسوبة والبالغة ($F=16.191$) وقيمة F الجدولية التي بلغت (6.59). وعليه يتضح مما سبق أنه بالإمكان مضاعفة قيم المبالغ المالية لتمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري والزراعي سوف يساعد في توسيع عدد فرص العمل.

جدول (5) نتائج الانحدار المتدرج لأفضل توليفة تمويل من المشروعات الصغيرة تؤثر في فرص العمل

التفاصيل القطاعات	معامل الانحدار β	قيمة T-Test المحسوبة	(Sig) P-value of F
التجاري	0.535	1.354	0.071
الزراعي	0.326	0.825	
R: 0.808 R^2 : 0.653 Test (DW): 2.542			
Test (F)		Calculated Value	Tabulated Value
		4.707	3.77

جدول (6) نتائج اختبار مضاعف لاكرانج لأفضل تأثير لتمويل المشروعات الصغيرة في عدد فرص العمل

(Sig) P-value of F	T-Test قيمة المحسوبة	معامل الانحدار β	التفاصيل القطاع
0.011	3.513	0.755	التجاري
	-0.833	-0.209	الزراعي
.020 : (Sig) 3.773 : (T) 0.656 (B) : Lagrange Test			
2.119 : (DW) Test		0.924 : R^2	0.961 : R
Tabulated Value	Calculated Value	Test (F)	
6.59	16.191		

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا- الاستنتاجات

1- أتضح من نتائج الاختبار لفرضية البحث الرئيسية وفرعياتها ان تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي يؤثر بفاعلية في توفير عدد فرص العمل مقارنة بالقطاعات الاخرى أذ احتل اعلى نسبة تأثير في فرص العمل ويعود السبب في ذلك ربما إن هذه المشروعات تحتاج إلى قوة عمل متعددة المهارات الفنية والعلمية، كما أنها تحتاج إلى كثافة رأسمالية كبيرة نوعا ما لغرض الاستثمار في القطاع الصناعي. ولكن ومع ذلك لوحظ ان هذه المشروعات مجتمعة لها تأثير معنوي في عدد فرص العمل، وانها قادرة على التخفيف من معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

2- أتضح من نتائج اختبار الانحدار المتدرج أن أفضل توليفة لتمويل المشروعات الصغيرة هو القطاع التجاري والزراعي ويفسران فرص العمل بنسبة (65%)، وعند تقييم هذا النموذج وفقا لاختبار مضاعف لاكرانج وجد أنه تحسن من قدرته التفسيرية ليصل إلى (92%) ، وهذا يدل على ان بمضاعفة حجم تمويل المشروعات الصغيرة التجارية والزراعية سوف يؤدي إلى مضاعفة عدد فرص العمل، وبالتالي يساعد على تحقيق هدف توسيع قاعدة الاستخدام في الاقتصاد العراقي.

ثانيا- التوصيات

1. دعوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على زيادة حجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي نظراً لفاعليتها للاقتصاد العراقي ولحاجتها الى تمويل لاكبر مقارنة بالقطاعات الاخرى، ولكونها تساعد في تحقيق أكبر منفعة ممكنة من زيادة عدد فرص العمل، لانها تستوعب فرصة عمل أكثر نتيجة لحاجها إلى قوة عمل أكبر، وبالتالي سوف يقلل من نسبة البطالة. مع الاخذ بنظر الاعتبار دعم القطاعات الاخرى كونها قطاعات مكملة للاقتصاد العراقي وهي الاخرى تساهم في توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة في المجتمع العراقي لاسيما القطاع الزراعي والتجاري اللذان يشكلان حزمة مشروعات قادرة على مضاعفة فرص العمل.

2- دعوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنويع برامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، بهدف زيادة تحقيق فرص العمل للعاطلين عن العمل. مع وضع إجراءات عمل لتبسيط الحصول على القرض وعبر سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بالكفالة المالية لغرض التوسع بقيام مشاريع جديدة ، أو الضمانات المطلوبة لتنفيذ المشروع .

3- إيجاد هياكل تنظيمية ذات طابع مؤسسي حكومي سواء على صعيد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو جهات حكومية خاصة تقدم الخدمات الاستشارية والمالية ، للوقوف على أهم المشكلات والصعوبات المالية والتمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة ووضع الحلول الملائمة لها. ويمكن توسيع المبادرات الحكومية المتعلقة في تمويل المشروعات الصغيرة وعلى غرار تجربة البنك المركزي العراقي الاخيرة في إطلاق مبالغ التمويل لهذه المشروعات.

ثبت المراجع

المراجع العربيةأولاً- القوانين والتقارير الرسمية:

- 1- جمهورية العراق ، قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10) لسنة (2012) ، جريدة الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، بغداد ، العدد(4231) في 2012/2/27.
- 2- جمهورية العراق ، قانون العمل رقم 71 لسنة (1987) ، جريدة الوقائع العراقية ، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، بغداد ، العدد(3193) في 1987/8/13.
- 3- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التشغيل والقروض ، البيانات والتقارير والكشوفات المالية السنوية للفترة من 2007-2014.
- 4- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2014)، خلاصة نتائج الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2007-2014.
- 5- دليل المراجعة للحصول على القروض ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التشغيل والقروض ، العدد(1،2) ، بغداد، 2014.

ثانياً- الكتب :

- 1- جواهر ، عبد الله حسين ، (2014) ، *إدارة المشروعات الصغيرة (محاسبيا - ماليا - دوليا)* ، الطبعة الأولى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأردن .
- 2- الحوارى ، نضال ، العتيبي، ضرار (2013)، *إدارة المشاريع الإنمائية* ، الطبعة الأولى ، دار اليازوردي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 3- خبايا ، عبد الله ، (2013)، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة* ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة ، الجزائر .
- 4- خوني ، رابح ، حساني ، رقية ، (2008)، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* ، الطبعة الأولى ، ابتراك للنشر والتوزيع ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
- 5- العطية ، ماجدة ، (2012)، *إدارة المشروعات الصغيرة* ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 6- العطية ، ماجدة ، (2014)، *إدارة المشروعات الصغيرة* ، الطبعة الخامسة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 7- العاني، مظهر شعبان ، جواد، شوقي ناجي، ارشد، حسين، حجازي، عليان ، هيثم علي، (2010)، *إدارة المشروعات الصغيرة* ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
- 8- العامري ، صالح مهدي محسن ، الغالي ، طاهر محسن منصور ، (2014)، *الإدارة والأعمال* ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 9- عفانة ، جهاد عبد الله ، ابو عيد ، قاسم موسى ، (2010)، *إدارة المشاريع الصغيرة* ، دار اليازوردي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- 10- فياض ، محمود أحمد ، ماهرة ، أيمن سليمان ، سليمان ، عودة أحمد ، نشيوات، ليلي حجازين، (2009)، *إدارة المشروعات الصغيرة* ، الطبعة الأولى، دار الشروق، رام الله ، فلسطين.
- 11- النجار ، فايز جمعة صالح ، العلي ، عبد الستار محمد ، (2010)، *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة* ، الطبعة الثانية دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

ثالثاً - الرسائل والاطاريح الجامعية :

- 1- الدعماوي ، سالم سواوي ،(2013)، **دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة** ، دبلوم عالي غير منشور ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .
- 2- سلمان ، ميساء حبيب ، (2009)، **الاثار التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية** ، رسالة ماجستير منشورة ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد ، سوريا .
- 3- شهرزاد ، بردجي ،(2012)، **اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، رسالة ماجستير منشورة ، قسم مالية ، الجزائر .
- 4- العجيلي ، مثنى زاحم ،(2012)، **تأثير حاضنات الأعمال في تحقيق متطلبات ريادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- 5- عبيس ، رائد خضير،(2014)، **المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- 6- غانم ، محمد مصطفى ،(2010)، **واقع التمويل الاصغر الاسلامي وفاق تطويره في فلسطين** ، رسالة ماجستير منشورة ، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، فلسطين .
- 7- مريبن ، لاندي نجا ،(2010)، **متطلبات الإفصاح في التقارير المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأغراض الحصول على القروض من المصارف التجارية** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، الموصل .

رابعاً - البحوث والدوريات والمؤتمرات :

- 1- التميمي ، أرشد فؤاد ، (2007)، **مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في ألتساع وعمق الاقتصاد الأردني**، جامعة اليرموك ، **مؤتمر الاقتصاد السابع ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، الأردن ،(ص321-ص335).
- 2- الحباني ، محمد طه نايل ، الهيتي، سلام خميس غربي خضر، (2012) ، **المشروعات الصغيرة مفهومها وأهميتها وخصائصها ومدى ملائمتها للاقتصاد العراقي** ، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية** ، العدد الأول ،(ص89-ص103).
- 3- دواية ، أشرف محمد ، (2006)، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،مجلة البحوث الإدارية** ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع ، تشرين الأول ، (ص1-ص43) .
- 4- الراوي ، محمد مزعل ، احمد حسين بتال ، وسام حسين علي ،(2011) ، **دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق** ، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية** ، المجلد (4) العدد (7) ، (ص44-ص68).
- 5- رشيد ، ايناس محمد ، رشيد ، ثائر محمود ، (2013)، **استراتيجية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة الى العراق** ، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، المجلد(5) العدد(10)،(ص136-ص152).
- 6- ساجت ، مهدي صادق ،(2013)، **تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خيار العراق في مواجهة العولمة التجارية** ، **مجلة جامعة ذي قار**، العدد (2) المجلد الثامن ،(ص16-ص72).
- 7- الشمري ، كمال كاظم ، البطاط ، كاظم احمد ،(2012)، **موقع المشروعات الصغيرة في ظل برنامج التكيف الهيكلي ،مجلة جامعة كربلاء العلمية** ، المجلد العاشر العدد (3) ، (ص203-ص219).
- 8- الشمري ، صادق راشد ،(2013)، **التوجه الاستراتيجي للمصارف في احتضان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق** ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية** ، بغداد، السنة الستة والثلاثون العدد (64) ، (ص199-ص218).

- 9- الشميمري ، احمد بن عبد الرحمن ، المحيميد ، احمد بن عبد الكريم ، (2014)، واقع تمويل مشاريع الاعمال الصغيرة في السعودية ، ورشة عمل ، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز الاعمال ، جامعة الملك سعود - الرياض ، السعودية (ص84-ص103).
- 10- غياط، شريف ، بوقموم ، محمد (2008)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية** ، المجلد (24)، العدد الأول،(ص129-ص143).
- 11- عواد ، جويد ، (2014)، طبيعة واتجاهات التمويل الدولي في البلدان النامية للفترة من 1999-2010، **مجلة كلية بغداد الجامعة ، المؤتمر العلمي الخامس**،(ص51-ص84).
- 12- كنجو، عبود كنجو،(2007) ، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في حلب ، **المؤتمر العلمي الخامس ، جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الادارية والمالية** ، عمان ، الاردن ،(ص1-ص26).
- 13- محمود ، وفاء حسين، لفقة ، نور وليد ، (2015)، مدى مساهمة القروض في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، **المركز الوطني للبحوث والدراسات**، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، بغداد ، العراق (ص1-ص103).
- 14- النسور ، اياد عبد الفتاح ، خالد عبد الله الخثلان ،(2010) ، قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن ، الجامعة الاردنية ، **مجلة دراسات العلوم الادارية** ، المجلد(37) ، العدد(2) ، (ص502-ص520).
- 15- النداوي ، خضير عباس ، (2011)، المشروعات الصغيرة في العراق بعد عام 2003 الواقع والتحديات ، **جامعة النهرين ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية** ، المجلد(13) العدد(3) لسنة ، (ص102-ص120).

خامساً - البحوث والدوريات المنشورة على المواقع الالكترونية :

- 1- بنين ، بغداد ، بوقفة عبد الحق ، (2006)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل ، **الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، بحث منشور ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، (ص1-ص62).

المراجع غير العربية

Book :

Toamy , Leon, Joseph and Samual , (2005), *"The Economics of Microfinance"* , Beatriz Armendariz de Aghion Jonathan Morduch, Cambridge , Massachusetts , London , England.

Reports, research and Conferences:

- 1- Moon , John , (2010) , Federal Reserve Board of Governors , Small business Finance and Personal Assets, community investment, **article is a condensed excerpt of a Community Development Investment Center Working Paper**, entitled volume (21). Issue(3), (p1-p39).
- 2- Morduch , Jonathan , (2000) , *The microfinance Schism* , Princeton University , new jersey , www.elsevier.com/locate/worlddev , Elsevier Science , **journal programs (Ltd) , All rights reserved**, Britain (USA), Princeton University, New Jersey , USA , Vol(28) , No(4) , (p617-p629).

- 3- Mohammed, Kassim , (2014) , small business entrepreneur- shipsn managing related for financing , **journal dirasat** , administrative sciences , Department of Management, College of Business Administration , University of Jordan All Rights Reserved , Taibah University , Al-Madinah Al-Munawwarah, Saudi Arabia , volume (41) , No(2) , (p425-434).
- 4- Fatoki, Olawale , (2014) , The Financing Options for New Small and Medium Enterprises in South Africa , Department of Business Management , Turfloop campus , University of Limpopo , Limpopo Province, South Africa, Mediterranean , **Journal of Social Sciences**, MCSER Publishing , Rome-Italy , V(5) , No(20) , (p748-755).
- 5- SRobert, Wtierwulgh, La. Pm. E une,(1998), enterprise humain , School of Economics and Information Systems, University of Wollongong, Wollongong, New South Wales, Australia department de-boeck bruxelles , **Journal of Small Business and Enterprise Development** ,V(334) , No(7), (p510-p527).
- 6- Susan Blak , Amy Fitzpatrick , Rochelle Gattmann and Samuel Neicholls , (2012) , The Financail Characteristic of Small businesses , Reserve bank of Australia , **Research paper** (p25-p32).

المصادر من شبكة المعلومات الدولية :

- 1- Arosa , Blanca , Txomin Iturralde , Amaia Maseda , (2013) , **The board structure and firm performance in SMEs : Evidence from Spain, Investigaciones Europeas de- Direccióny Economía dela Empresa** , Article La structure del Conseco lye rentabilidad impresario en last PYMEs: evidenciadesde Span Códigos, **www.elsevier.es** , (p127-p135).
- 2- Edmiston , Kelly , (2007) , **The role of small and large businesses in economic development** , article is on the bank's website at, **www.KansasCityFed.org** . (p73-p97).
- 3- Mendesa , Sílvia , Zélia Serrasqueirob , Paulo Mac,ãs Nunesb , (2014), **Investment determinants of young and old Portuguese SMEs: Aquantile approach**, Available online 10 August, **www.elsevier.es/brq** , BRQ Business Research Quarterly , Beira Interior University , CEFAGE Research Center , Portugal (279-291).
- 4- Lichtenstein , jules , (2012) , **Demographic Charateristics OF Business Owners** , U.S. Small Business Administration , SBA office of advocacy , **www.sba . gov advocacy** , office of advocacy Issue brief (2) , (p1-p3).
www .circle lending. com 5- **Circle Lending**, (2003), Financing Your Small Business , first edition. , How To Borrow Money From